القسم الأول
مدخل

أولًا: خطاب الأزمة

- مفهوم خطاب الأزمة.
- تفسير الأزمة.
- أسباب الأزمة.

ثانيًا: الآخر

obeikandl.com

obeikandl.com

أولًا: خطاب الأزمة

قبل الولوج في التفاصيل التي ينطوي عليها موضوع الأزمة لا بد من الإشارة هنا إلى المعنى الدال على مصطلح (**خطاب الأزمة**).

ونجد أنه من الضروري تفكيك المصطلح ليتسنى لنا بعد ذلك فهمه والإحاطة به.

أن مصطلح (**خطاب الأزمة**) يتألف من مقطعين اثنين هما: الخطاب والأزمة:

فالخطاب discourse: عبارة عن لغة يتم من خلالها الاتصال بالآخر وقد يتخذ الاتصال اللغوي الصيغة التحريرية: كما هو الحال في الكتاب والصحيفة، أو يتخذ الصيغة الشفوية: كما هو الحال في الاتصال الحادث بين شخصين اثنين، أو أكثر، أو بين شخص واحد وجماعة، أو بين الإذاعة والمستمعين، أو بين المرسَل التلفزيوني والمستقبِل المشاهد.

وقد يكون الاتصال غير لغوي أي: لم تكن هناك لغة منطوقة بل هناك لغة تعتمد بالدرجة الأساسية على الصورة، أو الإيماءة، أو الإشارة، أو الحركة، وعلى ذلك فإن الخطاب هو عبارة عن: لغة تصدر من المرسل إلى المستقبل، أو إيماءة، أو حركة، أو صوت يهدف من ورائها المرسل إخبار أو تبليغ المستقبل بشيء ما، أو بحدث ما، أو بخبر ما وكذلك إقناعه بوجهة نظر معينة.

أما الأزمة crisis: فإن الباحثين درجوا على تقسيمها إلى نوعين هما:

الأزمة الناشئة عن النضج، والأزمة الناشئة عن التعرض لموقف[1] مؤلم.

وبقدر ما **يتعلق الأمر بالنوع الأول**: فإن التغيرات البيولوجية الناشئة عن النمو قد يترتب عليها بعض المشكلات النفسية، ولعل من أبرزها: مشكلات

تتعلق بالتوافق لهذه التغيرات: كما هو الحال في انتقال الطفل إلى مرحلة المراهقة، أو انتقال المراهق إلى مرحلة الرشد المبكر، أو انتقال الراشد إلى مرحلة الشيخوخة، فهذه المراحل الارتقائية يترتب عليها جملة من المشكلات النفسية مما يقتضي تهيئة الفرد لمثل هذه الأزمات؛ ليتسنى له بعد ذلك التوافق لمقتضياتها.

أما النوع الثاني: المتعلق بالأزمة الموقفية، فإن هذه الأزمة تنشأ في العادة عن تعرض الفرد لمواقف تنطوي على الألم مما تسبب له الكثير من الضيق والمعاناة النفسية فضلًا عن الهموم المتواصلة.

ولكي نلم بمصطلح الأزمة وتمييزه عن المفاهيم النفسية الأخرى ذات الصلة نجد أنه من الضروري تعريفه استنادًا إلى الأدبيات النفسية والاجتماعية:

لقد تعددت التعريفات الدالة عليه، فمنهم من يرى أن الأزمة (تشير إلى التغيرات المفاجئة في حياة الشخص التي ينجم عنها ضرر نفسي، أو جسمي)[٢].

وهذا معناه أن الأزمة عبارة عن: تغيرات مفاجئة يتعرض لها الفرد في حياته اليومية من قبيل: السجن، أو الحرب، أو الخسارة المالية، أو وفاة شخص عزيز، تلك التغيرات المفاجئة ينجم عنها في العادة اضطرابات نفسية، أو أمراض عضوية.

وفي تعريفٍ ثانٍ يرى أن الأزمة عبارة عن: حدوث تغييرات فجائية تتناول أكثر من ناحية في الكائن البشري وتعرِّض الاتزان النفسي للاهتزاز والتمزق، وهذه الأزمة قد تتناول النواحي الفسيولوجية والنفسية والذهنية والاجتماعية[٣].

إن من البين الواضح أن هذا التعريف يقترب في معناه من التعريف الأول إذ إن كلاهما ينظر إلى الأزمة بأنها تغيير مفاجئ يتعرض له الفرد؛ مما يفضي إلى اختلال توازنه النفسي.

وفي تعريفٍ ثالثٍ يرى أن الأزمة عبارة عن تفكك يحصل لدى الفرد يجعله غير قادر على المحافظة على نشاطه الطبيعي، أو السوي وعادة ما يلجأ إلى أساليب، أو إستراتيجيات جديدة؛ بهدف التعامل معها[٤].

واضح أن هذا التعريف يتعامل مع الأزمة على أنها حدث يفضي إلى تفكك في سلوك الفرد مما يترتب على ذلك اختلال في التوازن الداخلي الذي يؤدي بدوره إلى عجزه عن أداء نشاطه الطبيعي في الحياة اليومية وهو الأمر الذي يضطره إلى استعمال بعض الأساليب الحياتية؛ بهدف التغلب عليها، أو مواجهتها.

وفي تعريفٍ رابعٍ يرى أن الأزمة عبارة عن تدهور وانهيار وتصدع كأن يقال: تدهور أخلاقي، أو تدهور ثقافي وعلى المنوال نفسه يقال: انهيار نفسي واجتماعي، أو تصدع ثقافي، أو تداعٍ أخلاقي[٥].

إن الأزمة -من وجهة نظر هذه التعريف- هي عبارة عن تصدع، أو تدهور، أو انهيار يتعرض له البناء الاجتماعي ومن الطبيعي أن انهيار أو تصدع البناء الاجتماعي يفضي إلى بروز جملة من الأنماط السلوكية غير المقبولة داخل التنظيم الاجتماعي ولعل تدني الحكم الخلقي يكون أحد تلك الأنماط من السلوك.

إن مما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد أن التعريفات الثلاثة الأُوَل ترى أن الأزمة تنشأ في العادة عن أسباب نفسية، في حين يرى التعريف الأخير أن الأزمة تنشأ عن أسباب اجتماعية صرفة؛ بمعنى أن الأزمة التي يتعرض لها

الأفراد إنما هي ناجمة في حقيقة الأمر عن الأزمة التي يتعرض لها البناء الاجتماعي، وكأن التعريف يصور لنا أن ما يحدث من اختلال أو اضطراب في الكل يفضي إلى اضطراب أو اختلال في الأجزاء المكونة له.

وعلى ذلك فإن الأزمة التي يتعرض لها البناء الاجتماعي تفضي إلى مزيد من الأزمات للأفراد.

نستخلص من التعريفات التي مر ذكرها عددًا من الاستنتاجات:

١- إن الأزمة هي أحداث مفاجئة، أو هي تغييرات يتعرض لها الفرد مما يؤدي إلى إحساسه باختلال توازنه الداخلي.

٢- وقد يترتب على اختلال التوازن الداخلي تغيير في الأنماط السلوكية المألوفة، وهو الأمر الذي يجعله غير مكترث لما يحدث له.

٣- أن تأزم البناء الاجتماعي قد يعرض الأفراد إلى بعض المشكلات النفسية والاجتماعية؛ ولعل تدني الحكم الخلقي وإشاعة الجريمة والتحايل على الآخرين تعد من أبرز تلك المشكلات.

وتأسيسًا على ما سبق يمكن أن نعرِّف الأزمة أنها عبارة عن: أحداث حياتية مؤلمة يتعرض لها الفرد وعادة ما تُحْدِث تفككًا في سلوكه مما يجعله يشعر بالقنوط واليأس وعدم الاكتراث لما يحصل له.

أما المعنى الذي ننشده لمصطلح (**خطاب الأزمة**) فنعني به: جملة من الأساليب التي تنطوي على المنغِّصات والآلام إذ تعمد هذه المنغصات وتلك الآلام إلى تشكيل سلوك الأفراد بطريقة تتناسب مع شدتها وقسريتها.

المنطلقات النظرية المفسرة للأزمة

لقد فسرت الأزمة التي يتعرض لها التنظيم الاجتماعي بعدد من المنطلقات النظرية ولعل من أبرزها:

١- المنظور الإنساني.
٢- نظرية التبادل الاجتماعي.
٣- نظرية المقارنة الاجتماعية.
٤- المنظور الاجتماعي/ الحضاري.
٥- المنظور الإيكولوجي.
٦- منظور السلوك الجمعي.

والآن نتناول هذه المنطلقات النظرية بشيء من الاختصار.

١- المنظور الإنساني

إن المنظور الإنساني يشتمل على نظريتين اثنتين: هما النظرية الوجودية في علم النفس؛ وأصحاب الاتجاه الإنساني.

أ- النظرية الوجودية في علم النفس

ترى هذا النظرية أن الأزمة التي يتعرض لها التنظيم الاجتماعي عبارة عن حالة من فقدان المعنى؛ ولعل ذلك يعود إلى أن الأزمة عمومًا تضعف الإحساس بقيمة الحياة فضلًا عن إفراغها من معناها وهذا يفضي بطبيعة الحال إلى إشاعة مشاعر من الخواء واللاجدوى؛ وعلى ذلك فإن هذه النظرية تنظر إلى الأزمة على أنها وضعية تعمد إلى إفراغ العالم من معناه أي جعله عديم المعنى وعندما يكون عديم المعنى نتوقع أن تشيع مشاعر تنطوي على القلق والتشاؤم والعجز بين الأفراد ولا سيما بين صفوف أولئك الذين تعرضوا إلى الأزمة.

ب- أصحاب الاتجاه الإنساني

سيقتصر حديثنا هنا على نظرية الترتيب الهرمي للحاجات؛ بوصفها إحدى النظريات البارزة في الاتجاه الإنساني في تفسير الأزمة.

ترى نظرية الترتيب الهرمي للحاجات أن الأزمة تعمد في حقيقة الأمر إلى

عرقلة مساعي الفرد لإشباع حاجاته انطلاقًا من مقولة: إن الأزمة إن حدثت فإنها ستُشيع حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار وهو الأمر الذي يجعل الفرد غير قادر على إشباع حاجاته.

وإذن فإن الأزمة تُضْعف من إشباع الفرد لحاجاته.

٢- نظرية التبادل الاجتماعي

تنطلق هذه النظرية من قضية رئيسة مؤداها: إن الحياة الإنسانية عبارة عن شبكة من العلاقات الاجتماعية يؤدي فيها الإنسان دورًا فعالًا، وفعالية الدور هذا تعتمد في الواقع على سلسلة من المكافآت والتكاليف وهي بمثابة ضوابط تحكم هذه العلاقات إذ تعمد إلى تقويتها أو إضعافها.

وتأسيسًا على ما سبق فإن الأزمة يمكن أن ينظر إليها على أساس المكافأة والكلفة، وهذا معناه أن الأزمة ستجعل الفرد يفكر بطريقة نفعية لتقرير نمط معين من السلوك، فعلى سبيل المثال: لو وجد الفرد أن الالتزام بقواعد العفة والأمانة يحقق له مكافآت أكثر من التكاليف التي يتحملها جراء عدم الالتزام أبقى على التزامه، وإن وجد أن الالتزام بهذا النوع من السلوك يسبب له تكاليف أكثر من المكافآت التي يحتمل أن يحصل عليها جراء التزامه تخلى عنه؛ وتبنَّى نمطًا سلوكيًّا آخرًا، كأن يكون التحايل، أو السرقة، أو الرشوة، أو الاختلاس وهكذا فإن نظرية التبادل الاجتماعي تفسر الأزمة على أساس أنها وضعية اجتماعية تخضع لقواعد المكافأة والكلفة.

٣- نظرية المقارنة الاجتماعية

تنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية مفادها: إن الفرد يمتلك دافعًا قويًّا لتقويم آرائه وقدراته ويقتضي التقويم بين ما يقتضي عقد مقارنة بينه وبين الآخرين من حيث التصرفات الصادر عنه؛ فإن كانت تصرفاته تتطابق مع

تصرفات الآخرين فذلك يشعره بالاطمئنان إلى أنه مع الإجماع العام، وإن كانت غير متطابقة فذلك دليل على أنها بعيدة عن الإجماع العام مما يقتضي تعديلها بحيث تكون متطابقة مع سلوك الغالبية من الأفراد.

وبذلك فإن نظرية المقارنة الاجتماعية تعتمد بالدرجة الأساسية على سلسلة من المقارنات التي يعقدها الفرد مع غيره؛ بقصد تقويم سلوكه.

وإذن فهي تفسر النمط السلوكي الحادث في الأزمة على أساس المقارنة التي يعقدها الفرد مع غيره من الأفراد؛ تلك المقارنة التي تنتهي إلى التطابق مع سلوك الآخرين، أو إلى مخالفتهم؛ وذلك هو جوهر النظرية في تفسير الأزمة.

٤- المنظور الاجتماعي – الحضاري

يرى هذا المنظور أن الأزمة ما إن تحدث في التنظيم الاجتماعي حتى تؤدي إلى إضعاف المؤسسات الاجتماعية؛ وذلك لعدم تمكنها من تحقيق حالة من التوازن بين أهداف الفرد ووسائل بلوغها؛ وتسند وجهة النظر هذه النظريات الاجتماعية وسيقتصر الحديث هنا على أبرز اثنين هما:

أ- النظرية اللامعيارية.

ب-نظرية التركيب الاجتماعي واللامعياري.

أ- النظرية اللامعيارية: Anomie

ترى هذه النظرية أن الأزمة التي يمر بها التنظيم الاجتماعي، ستضعف التماسك الاجتماعي بين الأفراد؛ وهذا يؤدي إلى اضطراب وظيفة المجتمع، وربما يفضي على إشاعة حالة من التحلل الاجتماعي[٦]. وقد يترتب على ذلك أن تشيع أنماط سلوكية غير مقبولة من قبيل: التحايل على الآخرين، وابتكار الطرق المناسبة في التحايل على القانون، وجري الناس وراء الجاه والنفوذ، وإلى اكتناز المزيد من الثروة.

وقد يؤدي ذلك كله إلى ازدياد معدلات الجريمة وإلى اضطراب الحراك الاجتماعي للأفراد؛ بحيث تغدو حركتهم من مستوى اجتماعي إلى آخر، أو من مهنة إلى أخرى دون ضابط أو معيار، وهذا ما اصطلح عليه دوركايم باللامعيارية إذ يغدو جل اهتمام الأفراد السعي إلى تحقيق أهدافهم بوقت قصير بغض النظر عن طبيعة الوسائل المستعملة في ذلك.

ب- نظرية التركيب الاجتماعي واللامعيارية

تنطلق هذه النظرية من فكرة مفادها: إن الأزمة وضعية اجتماعية مضطربة، ولما كانت كذلك؛ فإن النظرية تحمل النظام الاجتماعي مسئولية الانحراف الحاصل في سلوك الفرد؛ وذلك لغياب التوازن بين أهداف الفرد ووسائل تحقيقها. وقد ينتهي الأمر به إلى مخالفة القوانين والتشريعات، وطالما أن النظام الاجتماعي لم يتمكن من إحداث حالة التوازن بين الأهداف والوسائل؛ فإن الفرد يبدأ في العادة في البحث عن وسائل أخرى لبلوغ التوازن، وربما تكون طريقة البحث عن هذه الوسائل لبلوغ التوازن غير مشروعة، أو انحراف عن السوية الاجتماعية ويتخذ هذا الانحراف خمسة أشكال وهي: الابتكار، والتعلق بالطقوس، وعملية الانتماء، وعملية الانسحاب، وعملية الثورة[٧].

وقد يكون الابتكار أكثر هذه الأشكال شيوعًا، والمقصود بالابتكار هنا أن الفرد عندما يعجز عن تحقيق أهدافه؛ يبتكر بعض الوسائل التي عادة ما تكون غير مشروعة لتحقيق أهداف مشروعة على سبيل المثال: أن الفرد الذي أفقرته الأزمة قد يتخذ من الرشوة، أو التحايل على القانون وسيلة لتحقيق بعض أهدافه الحياتية من قبيل العيش الكريم، أو الابتعاد عن ذلة سؤال.

٥- المنظور الأيكولوجي: Ecological Perspective

يركز هذا المنظور على العلاقة بين الفرد والبيئة الاجتماعية. ومن وجهة

النظر هذه، أن السلوك يتشكل طبقًا للسياقات الاجتماعية الموجودة في المحيط الاجتماعي.

ومن أجل معرفة سياقات هذا المنظور، نجد من الضروري أن نتناولها وفقًا لدرجة التأثير في سلوك الفرد.

أ - **السياق الاجتماعي الأول**: ويتألف من الأسرة، والمدرسة، والأقران.
ب-**السياق الاجتماعي الثاني**: ويتألف من العلاقات المتبادلة بين الأسرة والمدرسة والأقران.
ج -**السياق الاجتماعي الثالث**: ويتألف من الجيرة المحلية، وأصدقاء الأسرة، ووسائل الاتصال الجمعية.
د - **السياق الاجتماعي الرابع**: ويتألف من الأيدولوجية السائدة في الثقافة[٨].

إن السياق الذي ترتبت فيه هذه البيئات الصغرى -إن صحَّ التعبير- يعني بين ما يعني؛ أن التأثير يبدأ أولًا في السياق الاجتماعي الأول، ثم بعد ذلك في السياق الاجتماعي الثاني، وهكذا دواليك إلى السياق الاجتماعي الرابع، بمعنى أن السياق الاجتماعي الأول يعد المحيط الاجتماع الأول الذي يؤثر في سلوك الفرد، ثم يأتي بعده في المقام الثاني السياق الاجتماعي الثاني، وهكذا يقل التأثير في سلوك الفرد كلما ابتعدنا عن السياق الأول واقتربنا من السياق الرابع.

وهنا نصل إلى مسألة لا بد من الإشارة إليها؛ وهي أن السياقات الاجتماعية الأربعة ستتأثر بالظروف التي تنطوي عليها الأزمة بحيث إن السياق الاجتماعي الأول ولا سيما الأسرة والأقران، سيبدأ في توجيه أفراده طبقًا لمقتضيات الأزمة فالأسرة على سبيل المثال: ستبدأ بتعليم أبنائها سبل انتهاز الفرص للحصول على منافع أكبر، وكذا الحال مع الأقران إذ ستشيع بينهم قيم تؤكد المنافع الآنية، وانتهاز الفرص، والخروج عن المألوف؛ وذلك

للحصول على المزيد من المنافع.

ومن المؤكد أن إشاعة مثل هذه القيم بين الأقران ستفضي إلى اكتساب أنماط سلوكية غير مقبولة اجتماعيًّا، ولعل الأمر نفسه ينطبق على السياقات الاجتماعية الأخرى، إذ إن كل سياق اجتماعي سيؤثر في سلوك الأفراد بطريقة تتناسب مع كمية الضرر أو الأذى المترتب على الأزمة.

وإذن فإن المنظور الأيكولوجي يرى أن الأزمة عبارة عن وضعية اجتماعية مضطربة تسهم السياقات الاجتماعية المختلفة في بروزها على مستوى التنظيم الاجتماعي ككل.

٦- منظور السلوك الجمعي

ينطلق هذا المنظور من مقولة: إن الأزمة التي يتعرض لها التنظيم الاجتماعي؛ هي وضعية اجتماعية مضطربة، ولما كانت كذلك فقد تؤدي إلى تغيير ما درج عليه الأفراد من أساليب حياتية مختلفة، تلك الأساليب التي يتم من خلالها بلوغ أهدافهم.

ولعل ذلك يعود إلى الحيرة والقلق والارتباك الذي يصيب الأفراد؛ ولأن الأزمة هي وضعية اجتماعية مضطربة تهدد أمنهم واستقرارهم، فهم والحال هذه في بحث دائب عن سبل الأمان.

إن مما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد، أن الأزمة التي يتعرض لها التنظيم الاجتماعي تؤدي بطبيعة الحال إلى إشاعة حالة من التحلل في النظام الاجتماعي، مما يعرض المؤسسات الاجتماعية كافة إلى الاضطراب؛ فتتعطل وظائفها إثر ذلك، وهو الأمر الذي يجعل الأفراد يعانون الكثير من وطأة الأزمة، فيعم التذمر والتبرم بينهم.

ومما يساعد على إشاعة الارتباك والفوضى في التنظيم الاجتماعي، أن الأزمة حالما تحدث تشيع سلوكًا لا عقلانيًّا بين صفوف الأفراد على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية، والثقافية، والجنسية، والعُمرية. إذ لم تعد اللاعقلانية مقتصرة على فئة اجتماعية دون غيرها، بل إن كل فئات المجتمع ستتعرض إلى الحيرة، والقلق، والهلع من الأحداث السيئة التي يحتمل أن تقع في وقت ما.

نشير في هذا الصدد إلى قصة (حرب العوالم) كما وردت على لسان هانت وهيلتن ١٩٨٨، إذ تفيد هذه القصة أن ثمة حربًا ستتعرض لها الولايات المتحدة إثر هجوم قادم من المريخ. وقد استمع بعض الأفراد إلى تفاصيل الخبر فاعتقدوا أن الحرب واقعة لا محالة، في حين لجأ آخرون إلى الإذاعات العالمية؛ بهدف التأكد من مصداقية الخبر، بيد أن فريقًا ثالثًا منهم هربوا من منازلهم[٩] باتجاه الشارع، ولقد عم الذعر والهلع الآخرين عندما شاهدوا هؤلاء هاربين من منازلهم[١٠] دون أن يحددوا لهم وجهة معينة.

وإذا نحن بحثنا عن الأسباب التي جعلت هؤلاء الأفراد في حالة ذعر وهلع؛ وجدنا أن ندرة المعلومات المتعلقة بهذه الوضعية قد أفضى إلى الإحساس بالقلق، كما أن الغموض الذي صاحب هذه الوضعية المضطربة زاد من القلق والتوجس أيضًا.

ومن العوامل التي تسهم في استثارة السلوك الجمعي داخل التنظيم الاجتماعي، هي استمرار الأزمة لفترة زمنية طويلة، فلقد وجد أن استمرارها لفترة طويلة مع غياب المعالجة المطلوبة للآثار المترتبة عليها، قد تحرض الآخرين على العدوان الصريح، بيد أن هذه العدوان لا يستثار إلا بعد ارتكاب مجموعة من الأفراد أفعالًا مخالفة للقانون، أو هي غير مقبولة اجتماعيًّا مما يحرض الغير على الانضمام إليهم والإتيان بتصرفات مماثلة لتصرفاتهم.

من ذلك يتضح أن تعرض التنظيم الاجتماعي إلى الأزمة قد يفضي إلى استثارة السلوك الجمعي؛ ولعل الهلع، والرعب، والعدوان من إبراز المظاهر الدالة على هذا النوع من السلوك.

أسباب الأزمة

إن الأزمة التي يتعرض لها الأفراد في المجتمع، تكون في العادة ناجمة عن عدد من الأسباب وفي هذا الصدد نشير إلى أهمها:

١- الأسباب النفسية

نعني بالأسباب النفسية؛ تلك الأسباب التي تكون ناشئة عن الصراع النفسي الذي يتعرض له الفرد؛ ذلك الصراع الذي ينطوي في العادة على إقدام وإحجام، أي: رغبة الفرد في الحصول على شيء ما -على سبيل المثال- وخوفه من أن الحصول عليه قد يعرضه إلى بعض المنغصات، أو رغبته في الزواج وخوفه من عدم قدرته على تحمل المسئولية المترتبة عليه، أو رغبته في التعبير عن رأيه صراحة تجاه الأوضاع السياسية وخوفه من التعرض إلى الاعتقال.

إن مثل هذه الصراع بين الرغبة ونقيضها، ربما يفضي إلى تعرض الفرد إلى الهموم والمعاناة النفسية، على أن استمرار الصراع دون إيجاد الحلول الناجحة له قد يجعله يعيش في دوامة من المعاناة.

٢- الأسباب الاجتماعية

ونعني بها هنا؛ تلك الأسباب الناجمة عن الصراع بين أولئك الذين يملكون كل شيء، وأولئك الذين لا يملكون شيئًا، أو الصراع الناجم بين الجماعات التي تهيمن على الثروة والقوة في المجتمع والجماعات المحرومة منها تمامًا، وربما تعود الأسباب الاجتماعية إلى الصراع الناجم عن التعصب بين الطوائف المختلفة ضمن الديانة الواحدة، أو بين الديانات المختلفة. كذلك فإن

الصراع الناجم عن التعصب بين الأفراد الذين ينتمون إلى قومية معينة وأولئك الذين ينتمون إلى الأقليات الدينية -أو القومية- ربما يكون باعثًا على الأزمة.

إن هذه الأسباب المتعلقة بالجانب الاجتماعي قد تستثير الإحباط لدى الأفراد، ولا سيما أولئك الذين يشعرون بالظلم والغبن والقهر، على أن هذا الإحباط ربما يفضي إلى عدوان صريح عند تيسر بعض المحرضات.

٣- الأسباب الاقتصادية

إن ندرة الموارد الاقتصادية قد تؤدي إلى ضعف الاقتصاد وعدم قدرته على استيعاب القوى العاملة؛ مما يؤدي إلى ندرة فرص العمل، ومن ثم إشاعة البطالة بين صفوف الأفراد. كما يؤدي رفع الدعم عن السلع الأساسية إلى تصاعد معدلات التضخم؛ وهذا بدوره يفضي إلى ارتفاع الأسعار مما يجعل بعض الفئات الاجتماعية غير قادرة على مواكبة تلك الزيادة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إشاعة الفقر بين صفوفها. كذلك فإن التصرف اللاعقلاني بالموارد وعدم استثمارها بشكل سليم؛ ربما يفضي إلى تعرض المجتمع إلى الأزمة الاقتصادية.

وإذن فإن ضعف الاقتصاد قد يفضي إلى الأزمة، وهذه بدورها تفضي إلى مزيد من المشكلات النفسية والاجتماعية.

٤- الأسباب السياسية

نعني بالأسباب السياسية هنا هيمنة النظام السياسي على الحياة السياسية، وقد يترتب على هذه الهيمنة مشكلات عدة، ولعل من أهمها: تعطيل العمل بالدستور، مما يفضي إلى إحداث شرخ في العلاقة بين الحاكم والمحكوم من جهة، وكذلك إحداث شرخ في العلاقة بين المحكومين أنفسهم من جهة أخرى، كذلك يترتب على هيمنة النظام السياسي على الحياة السياسية؛ غياب

التعددية السياسية؛ وهذا سيؤدي بدوره إلى الهيمنة على القرارات المصيرية، ولا سيما تلك القرارات المتعلقة بحياة المواطن.

كما أن هيمنة النظام السياسي ودكتاتوريته ستفضي إلى عدم السماح بتداول السلطة، مما يحرم المجتمع من النخب السياسية التي لها القدرة على إصلاح بنيته السياسية إلى جانب إصلاح البنية الاقتصادية والاجتماعية[١١].

ومن الآثار المترتبة على هيمنة النظام السياسي؛ هو إضعاف الشعور بالمواطنة لدى عموم الأفراد في المجتمع، بقصد انتقاء بعض الجماعات في المجتمع لأن يكونوا من الموالين له.

وإذن فإن طبيعة النظام السياسي قد تعرض المجتمع إلى الأزمة تلك الأزمة التي يتسبب عنها مشكلات جمة.

٥- الأسباب الطبيعية

نعني بالأسباب الطبيعية تلك الأسباب الناشئة عن الكوارث الطبيعية؛ كالزلازل، والبراكين، والأعاصير، والفيضانات، وانقطاع الأمطار، وقلة المياه. ولقد وجد أن هذه الكوارث في حال استمرارها لفترة زمنية طويلة قد يترتب عليها آثارٌ نفسية، ولعل من أهمها: إشاعة الفوضى، وغياب التنظيم في سلوك الأفراد، كما لوحظ على الأفراد الذين تعرضوا للكوارث، إشاعة حالة من الفردية بينهم وعدم الاكتراث بالآخر فضلًا عن إشاعة بعض الأنماط السلوكية السلبية من قبيل: الجريمة، والبغاء، والسرقة، والتحايل، والتسرب من الدراسة.

ثانيًا: الآخر

لقد انشغلت الدراسات النفسية بالآخر؛ وذلك لمعرفته ومحاولة كشف حقيقته ومن ثم تحديد خصائصه النفسية التي يتصف بها؛ نتيجة لانشغال

الدراسات النفسية بالآخر فقد تعددت المعاني الدالة عليه، وينبغي الإشارة هنا إلى أن الآخر قد يكون الشخص الغائب عنا وهو معروف لدينا فنقول -على سبيل المثال: إن الآخر يروم أن يفعل شيئًا ما، أو هو بصدد اتخاذ قرار لجعل التعليم إلزاميًّا، أو هو بصدد اتخاذ قرار لإنهاء العلاقة الزوجية، وهكذا فإن الآخر ربما يكون شخصًا غائبًا عنا، وهو في الوقت نفسه معروفٌ لدينا، وقد يكون الآخر مؤسسة اجتماعية، وربما يكون الآخر ذكرًا، أو أنثى، أو يكون الآخر أيديولوجية كما هو الحال في اليمين واليسار فأصحاب اليمين هم (آخر) بنظر أصحاب اليسار وأصحاب اليسار هم (أخر) بنظر أصحاب اليمين وقد يكون الآخر دينيًّا فالديانة الإسلامية تعد أَخَرَ للديانات الأخرى، وكذا الحال مع الديانة المسيحية تعد أَخَرَ بالنسبة لغيرها من الديانات، وعلى ذلك فإن كل ديانة تعد أَخَرَ لبقية الديانات الأخرى.

وربما يكون الآخر طائفيًّا في حال تعدد الطوائف داخل الدين الواحد فالكاثوليك هم (آخر) لجماعة البروتستانت، والبروتستانت هم آخر لجماعة الكاثوليك، وهكذا دواليك مع الطوائف الدينية. وقد يكون الآخر اثنيًّا كما هو الحال في الانتماء إلى القبائل، أو العشائر، أو يكون شيخًا، أو شابًّا، أو مصنفًا على أساس الملكية كما هو الحال في العامل ورب العمل، أو يكون مصنفًا عل أساس القوة العسكرية والتقنية؛ كما هو الحال في الاستعمار والبلاد الخاضعة له، أو مصنفًا على أساس اللون؛ كما هو الحال في المؤسسات الاجتماعية، والتربوية، والسياسية، والاقتصادية، والاتصالية، أو غيرها من المؤسسات.

وهكذا فإن الآخر يختلف تبعًا لنوعه، أو للتصنيف الذي يصنف بموجبه.

واضح أن الآخر: هو ذلك الغائب عنه ولكنه معروف لدينا، والسؤال الذي نثيره هنا: كيف يتمكن الآخر من تشكيل سلوكنا؟

إن القسم الثالث من هذا الكتاب سيجيب عن هذا السؤال على وجه الدقة.

الهوامش

(1) L.G. Calhoun and etal. Dealing with crisis: Aguide to critical life problems. (New Jersey: Prentice-Hall, inc. Englewood cliffs, 1976), p. 13.

(٢) عبد الستار إبراهيم، أسس علم النفس (الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٨٧) ص: ١٨٦.

(٣) غسان يعقوب، أزمة المراهقة والشباب، ط١ (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨) ص: ٢٥.

(4) Calhoun and etal. 1976, Ibid, p. 13.

(٥) علي وطفة، الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة ١٧، العدد ١٩٢ (شباط- فبراير ١٩٩٥) ص: ٥٣.

(٦) محمود شمال حسن، سيكولوجية الفرد في المجتمع، مدخل، ط ١ (القاهرة، دار الآفاق العربية، ٢٠٠١) ص: ٣٥٤.

(٧) عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ج١، ط٣ (الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤) ص: ٢٣٨.

(8) E.M. Hetherington and R.D. Parke. Child psychology: acontem porary view point, 3rd ed. (New York: Mc Graw-Hill book company, 1986). p. 14-15. Calhoun and etal, 1976, Ibid, p. 8.

(٩) سونيا هانت وجينيفر هيلتن، نمو شخصية الفرد والخبرة الاجتماعية، ط١، ترجمة قيس النوري. (بغداد، دار الشئون الثقافية العامة، ١٩٨٨) ص: ٢٩٩.

(١٠) المصدر نفسه، ص: ٢٩٩.

(١١) محمود شمال حسن، نحو مجتمع منجز، وجهة نظر لتهيئة المجتمع العربي للإنجاز، مخطوطة كتاب غير منشورة.

obeikandl.com